

Distr.: General
15 August 2019
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، الذي يُقدّم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦١ (٢٠١٩) والفقرة ٥٥ من قراره ٢٤٣١ (٢٠١٨)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما فيها معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ٥ أيار/مايو إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٩.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

٢ - ظلت العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي محاولة لاستئناف الحوار، اجتمع الرئيس محمد عبد الله محمد "فرماجو" وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء وأيضاً حاكم بنادر في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو في غروي. ولم يسفر الاجتماع عن اتفاق سياسي أو توافق في الآراء بشأن آلية للتشاور في المستقبل بين مستويي الحكومة. وفي أعقاب اجتماع غروي، كررت الولايات الاتحادية الأعضاء شكواها، ومنها عدم التشاور بشأن العمليات السياسية الرئيسية والتشريعات الاتحادية، والتدخل المزعوم في شؤون الولايات.

٣ - وعلى الصعيد التشريعي، أعلن رئيساً مجلس الشعب (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ استئناف التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي في مؤتمر صحفي مشترك عُقد في ١٢ تموز/يوليه، واضعين بذلك نهاية فعلية لخلاف دام سبعة أشهر بين المجلسين التشريعيين. وعلى الرغم من الخلاف، بلغ عدد من مشاريع القوانين مرحلة متقدمة على جدول الأعمال التشريعي. ففي ٢٠ أيار/مايو، بدأ مجلس النواب القراءة الأولى لمشروع قانون الانتخابات، واعتمد أيضاً مشروع قانون متعلق بالنفط وقدمه إلى مجلس الشيوخ. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، بعد تلقي تعليقات من مجلس الشيوخ، اعتمد مجلس النواب مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وهي أولوية تشريعية لتعزيز إطار إدارة المالية العامة في البلد.



٤ - وهيمنت الديناميات السياسية التي تحيط بالانتخابات في الولايات الاتحادية الأعضاء على الفترة المشمولة بالتقرير، وأسهمت في التوترات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وقال الرئيس فرماجو، في خطاب ألقاه في ١٥ أيار/مايو، إنه ينبغي ألا تتجاوز حكومته أو قادة الولايات الاتحادية الأعضاء الحدود الزمنية، لأن تمديد المدة من شأنه أن يؤثر بشكل ضار على مصداقية مؤسسات الدولة ويقوض ثقة الجمهور. وفي ٢٥ أيار/مايو، أصدرت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة بياناً صحفياً معنوناً "المبادئ العامة والإجراءات المتعلقة بالانتخابات في الولايات الإقليمية"، أكدت فيه السلطة المخولة للوزارة الاتحادية في الإشراف على العمليات الانتخابية في الولايات الاتحادية الأعضاء وفي التصديق على النتائج. ورفضت جوبالاند، وجملدج، وبونتلانند، وهيرشبيلي ذلك باعتباره غير دستوري.

٥ - وفي جلمدج، سافر رئيس الوزراء، حسن علي خيري، إلى الولاية في الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٣ آب/أغسطس لإشراك رئيس ولاية جلمدج، أحمد دوعالي غيلي "حاف"، وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك تنظيم أهل السنة والجماعة، في التوصل إلى حل بشأن الجدول الزمني الانتخابي المختلف عليه. وزار رئيس الوزراء عدداً من المراكز السكانية وحاوّر جماعات محلية منها الشيوخ وقطاع الأعمال والشباب. ونتيجة للتحوار بين الحكومة الاتحادية وتنظيم أهل السنة والجماعة، ألقى الرئيس حاف اتفاقاً جيبوتي لعام ٢٠١٧ لتقاسم السلطة بين ولاية جلمدج وتنظيم أهل السنة والجماعة. ويوجد الآن اتفاق على تنظيم مؤتمر للمصالحة من شأنه أن يؤدي إلى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية للولاية في دوسمريب، وكذلك إلى التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية وتنظيم أهل السنة والجماعة لدمج قوات التنظيم في جهاز الأمن الصومالي. وأنشأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة لجنة مصالحة للتحضير للمؤتمر في أوائل آب/أغسطس. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام وفد دولي رفيع المستوى بقيادة جيمس سوان ممثلي الخاص للصومال، وفرانسيسكو كايانو خوسيه ماديرا الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، بزيارة دوسمريب وأجرى مناقشات مع رئيس الوزراء ولجنة المصالحة. وشجع الوفد اللجنة على عقد منتدى شامل للجميع يفضي إلى عملية انتخابية نزيهة وشفافة. وفي ١٥ تموز/يوليه، بدأ في هويبو مؤتمر قبيلة هبر جدير بهدف تعزيز الوحدة بين عشائرها.

٦ - وفي ٤ تموز/يوليه، نشرت اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في جوبالاند الجدول الزمني للانتخابات في الولاية. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في الأسبوع الممتد من ٢٤ إلى ٣٠ آب/أغسطس. وفي ٢٣ تموز/يوليه، نشرت اللجنة قائمة الشيوخ الذين سيختارون مرشحي مجلس الولاية، وإن كانت القائمة لا تزال محل خلاف. وصدرت معايير تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية وجرى تسجيل تسعة مرشحين حتى الآن من بينهم الرئيس الحالي، أحمد مادوبي، وسيدتان. وفي ١٧ تموز/يوليه، أعربت مجموعة من الطامحين في الرئاسة عن القلق إزاء انعدام الشفافية والشرعية في العملية الانتخابية في الولاية، وهددوا في الوقت نفسه بإجراء انتخابات موازية إذا لم يتم إجراء تحسينات. ودعوا أيضاً الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي إلى التدخل، ودعوا إلى تحديد مكان محايد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي ٣١ تموز/يوليه، ذكرت اللجنة أن العمليات الانتخابية آخذة في التقدم بحضور شيوخ جوبالاند في كيسمايو للانتهاء من تقديم قائمة المرشحين لمجلس الولاية في ٦ آب/أغسطس.

٧ - وفي ولاية جنوب غرب الصومال، استمرت جهود المصالحة العشائرية بعد الانتخابات بين سلطات الدولة وشيوخ العشائر. وفي ١٣ حزيران/يونيه، شكل ممثلو شيوخ قبيلة ديجيل - ميريفلي لجنة تنفيذية تضم ١٥ عضواً لمتابعة خطة المصالحة مع سلطات ولاية جنوب غرب الصومال والحكومة

الاتحادية، في أعقاب محاولات قامت بها عشيرة ليسان لحل المسائل المتصلة بالانتخابات الرئاسية للولاية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ولا يزال وضع مختار رويو، النائب السابق لزعيم حركة الشباب والمرشح الرئاسي، الذي لا يزال موجودا في سجن اتحادي، مثار خلاف. وواصلت أيضا السلطات بذل جهود لتوسيع نطاق السلطة على مستوى المقاطعات، بإجراء تعديل إداري في مقاطعتي مركا وبيردالي، وتعيين إدارة جديدة في ٢٣ حزيران/يونيه في مقاطعة بورهكابا، وهي موقع استراتيجي على طريق الإمداد الرئيسي بين بيدوا ومقديشو.

٨ - وفي هيرشيبلي، نشبت توترات عندما قام رئيس الولاية محمد عبدي واري بتعيين حاكم جديد لحيران، إلا أن شاغل الوظيفة السابق رفض التخلي عن منصبه، وكان مدعوما في ذلك من قوات الميليشيا. وأدت المظاهرات التي أعقبت ذلك في بيليتوين إلى مصرع ضابط شرطة في نزاع حول السيطرة على نقطة لجمع الإيرادات. وبعد عدة أسابيع من المفاوضات التي قادها الرئيس واري، سلم الحاكم السابق المنصب في ١٣ تموز/يوليه، إلى المعين الجديد وتعهد بالتعاون مع خلفه. وفي حزيران/يونيه، أيضا، في منطقة حيران، أسفرت الاشتباكات بين عشائر قبيلتي هبر جدير والهوادلي حول أراضي الرعي والموارد المائية عن سقوط عدد من القتلى من أبناء القبيلتين كلتيهما.

٩ - وفي بونتلاندا، أدت زيارة قام بها وزير التعليم فيها لرصد الامتحانات في مقاطعة بادان إلى تصاعد التوتر الذي أدى إلى وقوع اشتباك بين قوات الأمن في "صوماليلاند" وفي بونتلاندا. وبدعوى نقص التمثيل في حكومة "صوماليلاند"، تخلى ضباط الجيش والموظفون المدنيون من قبيلة ورسانغالي في منطقة ساناغ عن مناصبهم وانتقلوا إلى مناطق خاضعة لسيطرة بونتلاندا في أواخر أيار/مايو. وفي ٣ حزيران/يونيه تبادلت "صوماليلاند" وبونتلاندا ١٧ أسيرا، تم أسرهم في توكاراق في أيار/مايو ٢٠١٨.

١٠ - وفي "صوماليلاند"، رفع رئيس "صوماليلاند" حالة الطوارئ التي استمرت لمدة شهرين في ثلاث من المقاطعات الغربية في منطقة سناغ في ٢٥ حزيران/يونيه، كانت قد فرضت في السابق نتيجة للنزاع المتكرر بين العشائر في تلك المقاطعات. وعادت الاشتباكات إلى هذه المقاطعات في ٧ و ٨ تموز/يوليه، عندما توفي ١٨ مدنيا في أعمال عنف وقعت بين العشائر. ولم يتحقق تقدم يذكر أيضا بشأن استئناف الحوار بين الصومال و "صوماليلاند" خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، استضاف مركز الحوار الإنساني اجتماعا لاستعراض جهود التيسير الدولية بين الطرفين. وفي ١٧ تموز/يوليه، أعلن الرئيس فرماجو إنشاء لجنة وطنية للمصالحة والحوار مع "صوماليلاند" لإعداد خريطة طريق للمحادثات ولقيادة مشاركة الحكومة الاتحادية. وأصدرت "صوماليلاند" لاحقا بيانا يؤكد من جديد التزامها بالحوار مع رفض الصيغة التي قدمتها الحكومة الاتحادية.

١١ - واستمرت التوترات بين الصومال وكينيا بسبب النزاع على الحدود البحرية والمسائل الأخرى، على الرغم من الجهود التي بذلها الشركاء الإقليميون والدوليون لتهدئة التوتر وتعزيز الحوار. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، حددت محكمة العدل الدولية موعد جلسة استماع بشأن النزاع على الحدود البحرية بين البلدين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٢ - ومن التطورات الإقليمية الأخرى، عقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال جلسته العامة الثانية والعشرين في موريشيوس في ٢٠ حزيران/يونيه. وخلال الجلسة العامة، أيد المشاركون في فريق الاتصال كينيا كرئيس جديد لفريق الاتصال لفترة سنتين اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، قاد رئيس جنوب أفريقيا السابق، ثابو مبيكي، زيارة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة للتماس الآراء بشأن الأمن الإقليمي والتكامل الاقتصادي. واجتمع ممثلو البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ١٢ تموز/يوليه لمناقشة الآثار المترتبة على خفض التدرجي لقوات البعثة على السلام وعمليات بناء الدولة في البلد.

باء - التطورات الأمنية

١٣ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في مقديشو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت حركة الشباب ارتكاب أعمال عنف، بما في ذلك شن هجمات تستهدف المرافق الحكومية وموظفيها، وقوات الأمن، والشركاء الدوليين، والأماكن العامة مثل الفنادق والمطاعم.

١٤ - ووقع ما مجموعه ٢٢٨ حادثاً خلال شهر رمضان في الفترة من ٥ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه؛ بزيادة عن ما وقع في رمضان في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ووقعت نحو ٣٥ في المائة من حوادث العنف في منطقة بنادر، وعزيت إلى جنوب الصومال نسبة ٣٤ في المائة من الحوادث، مما يشير إلى أن تركيز العمليات التي تقوم بها حركة الشباب لم يتغير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعموماً، انخفضت الحوادث الأمنية بشكل كبير في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وحدثت مع ذلك، زيادة في الحوادث التي تنطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في تموز/يوليه، الذي شهد وقوع عدد من الهجمات الإرهابية البارزة.

١٥ - وارتكبت حركة الشباب هجمات متعددة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات في مقديشو. ففي ١٤ أيار/مايو، في مقاطعة وارتا نابادا، قاد انتحاري سيارة مفخخة بأجهزة من هذا القبيل إلى المكتب الإداري للمقاطعة، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ١٠ غيرهم. وفي ٢٢ أيار/مايو، استخدم انتحاري سيارة مفخخة، في مقاطعة بونديري، لاستهداف نقطة تفتيش في سجن وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. ولقي ١٧ شخصاً على الأقل مصرعهم في الانفجار، بينما أصيب ٢٠ آخرون بجروح. وفي ١٥ حزيران/يونيه، وقع حادث آخر بسيارة مفخخة عند نقطة تفتيش بالقرب من البرلمان الاتحادي، حيث أُبلغ عن مقتل تسعة أشخاص وجرح ٢٠ آخرين. واستمر استهداف المدنيين وقتلهم، إذ قتل ما لا يقل عن ١١ مدنياً في مقديشو خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو.

١٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، في الحي الكائن عند مفترق طريق الكيلومتر ٤، أصيب موظف وطني من موظفي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بجروح في انفجار سيارة مفخخة عند نقطة التفتيش. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أُبلغ عن مقتل ١٠ أشخاص في هجوم بأجهزة متفجرة يدوية الصنع على إدارة بنادر الإقليمية في مقديشو. وكان من بين الضحايا اثنان من مفوضي المقاطعة، ومسؤولون كبار آخرون، وتوفي عمدة مقديشو وحاكم بنادر متأثراً بجراحه في ١ آب/أغسطس في قطر، حيث كان قد نُقل لتلقي العلاج الطبي. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجومين. ويزر تزايد عدد الهجمات الواسعة النطاق داخل مقديشو وخارجها قدرة الحركة على الصمود وقدرتها التشغيلية القوية على الرغم من التدابير الأمنية المكثفة الجارية، بما في ذلك الغارات الجوية التي تستهدف هذه الجماعة، والعمليات المشتركة التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في منطقة شيبلي السفلى والتي صممت خصيصاً لمواجهة التهديدات الموجهة لمقديشو.

١٧ - وفي شبيلي السفلى، واصل الجيش الوطني عملياته الهجومية، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، للاستيلاء على المنطقة. ولا تزال حركة الشباب تستخدم الكمائن بأسلوب "الكر والفر" والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لاستهداف الموظفين العموميين والقوات الشريكة في المنطقة. وبعد خسارة بلدي بارير وسبيد، بذلت حركة الشباب جهودًا كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لاختبار قدرة القوات الاستراتيجية والقدرة اللوجستية لقوات الجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي على الحفاظ على المواقع، إلا أن الجيش ظل باقيا في مكانه وما زال يسيطر على تلك المواقع الاستراتيجية.

١٨ - وفي جلمدج، ظل الوضع الأمني العام متوترا، في خضم المفاوضات السياسية المتصلة بالعملية الانتخابية في الولاية. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن اغتيال أحد موظفي الأمم المتحدة في ٣١ أيار/مايو في جنوب غالكميو. واستمرت أيضا التوترات في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين "صوماليلاند" وبونتلاندا.

١٩ - وفي جوبالاند، يعد أمن شيوخ العشائر والمتنافسين المشاركين في عملية انتخابات الولاية من الشواغل ذات الأولوية. وفي ١٧ حزيران/يونيه، في كيسمايو، أطلق مسلحون مجهولون النار وقتلوا أحد شيوخ قبيلة بيمال في حادث يشتهر في أن له صلة بالانتخابات. ونفذت حركة الشباب هجوما مركبا على فندق المدينة في كيسمايو في ١٢ تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل ٣٣ شخصا، من بينهم أحد المرشحين لرئاسة الدولة ومتعاقد مع المنظمة الدولية للهجرة، وكذلك عن إصابة ٥٦ آخرين بجروح.

٢٠ - ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، سُجِّل انخفاض في عدد الغارات الجوية التي وقع معظمها في جوبا الوسطى والسفلى، وذلك مقارنة بمعدل الضربات المبلغ عنها في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وأفيد بأن محاولات حركة الشباب للتخفيف من مخاطر الغارات الجوية أدت إلى زيادة في عدد أفرادها العاملين في المناطق الحضرية. واستهدفت أيضا الغارات الجوية العناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتي ربما كانت السبب وراء حدوث انخفاض ملحوظ في أنشطة هذه الجماعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - التطورات الاقتصادية

٢١ - في أيار/مايو، توصلت الحكومة الاتحادية وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن البرنامج الرابع الذي يرصده خبراءه ويغطي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٢٠. وصادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على البرنامج الرابع الذي يرصده خبراءه في ١ آب/أغسطس، باعتباره يستوفي معيار متطلبات الترتيب المتعلق بالشريحة الائتمانية العليا، مما يضع الصومال بشكل أوضح على طريق تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويعد الأداء المرضي لمدة ستة أشهر على الأقل للبرنامج الذي يرصده خبراء الصندوق على مستوى جودة الشريحة الائتمانية العليا أحد الشروط المسبقة لبلوغ نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة. وتشمل الشروط المسبقة الأخرى تقديم ورقة مؤقتة معتمدة لاستراتيجية الحد من الفقر، وكذلك تعبئة ضمانات تمويل كافية من الشركاء المانحين الدوليين لتغطية حصة صندوق النقد الدولي في تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأعدت الحكومة مشروع خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ لتكون بمثابة تجسيد للورقة الاستراتيجية ونفي أيضا بالمعايير المحددة في الورقة، التي خضعت لمشاورات مكثفة بين أصحاب المصلحة الوطنيين، والتي تجري مشاورات بشأنها مع شركاء التنمية الدوليين.

٢٢ - وتشير أحدث الأرقام المتاحة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد حقق نمواً بما يقدر بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ فبلغ ٤,٤ بلايين دولار، بالمقارنة بنسبة نمو بلغت ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وتُعدّ التقدّيرات إلى أدنى بالمقارنة بالتوقعات التي سبق نشرها، لتعكس البيانات المتاحة حديثاً عن استهلاك الأسر المعيشية، بناءً على عينة أكثر تمثيلاً على المستوى الوطني، تشمل تغطية جغرافية أوسع وبيانات عن السكان الرحل وتجمعات النازحين داخلياً. ومع معدل نمو سنوي للسكان بلغ في المتوسط ٢,٩ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، لم يكن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كافياً لزيادة نصيب الفرد الحقيقي من الدخل. وتشير التقدّيرات إلى أن نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من ٣١٦ دولاراً في عام ٢٠١٣ إلى ٣١١ دولاراً في عام ٢٠١٨، وفقاً للبيانات الأولية المستمدة من تقرير البنك الدولي عن أحدث التطورات الاقتصادية في الصومال لعام ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، لا يزال معدل الفقر مرتفعاً نسبياً ومنتشراً على نطاق واسع.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

١ - توطيد النظام الاتحادي

٢٣ - استمر التعاون التقني بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بما في ذلك في عناصر النهج الشامل لإزاء الأمن، وعُقد اجتماع مشترك لمكتب الأمن الوطني ومكاتب الأمن الإقليمية في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قال الرئيس فرماجو، أثناء مخاطبته أول دفعة من خريجي الجامعة الصومالية الوطنية منذ انخيار الدولة في عام ١٩٩١، إن التعاون بين المركز والأطراف أمر حيوي، وأيد وجود نظام اتحادي، لكن ليس "نظاماً كونفدرالياً". وأشار إلى أن هناك حاجة إلى بناء حكومة مركزية قوية قادرة على الدفاع عن البلد، وذات أنظمة موثوقة للنقد والهجرة، وسياسة خارجية مركزية.

٢ - عملية مراجعة الدستور

٢٤ - في ٣٠ تموز/يوليه، عقد الرئيس فرماجو اجتماعاً مع وزارة الشؤون الدستورية، واللجنة المعنية بمراجعة الدستور والإشراف عليه، واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، لمناقشة التقدم المحرز في عملية المراجعة. وأكملت اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه المراجعة الفنية الأولية للفصول الخمسة الأخيرة من الدستور الاتحادي المؤقت وقدمتها إلى لجنة الرقابة البرلمانية في ٢٧ حزيران/يونيه. وبدأ فريق عامل فني، يعمل منذ أيار/مايو وملحق بوزارة الشؤون الدستورية، بمشاركة من الأمم المتحدة، في إعداد بعض الخيارات بشأن مجموعة من قضايا التسوية السياسية الرئيسية التي لم تحل بعد في الدستور الاتحادي المؤقت، من أجل تهيئة الطريق لإجراء مشاورات أوسع بين القادة الاتحاديين وقادة الولايات ولاتخاذ القرارات في المستقبل.

٢٥ - وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/يونيه، عُقدت حلقة عمل في مقديشو جمعت جماعات نسائية من منطقة بنادر والولايات الاتحادية لاستكشاف دور الدستور في بناء الدولة وبناء السلام في الصومال، لا سيما من منظور المرأة الصومالية. وأسفرت حلقة العمل عن مجموعة من التوصيات لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية في جميع أنحاء الصومال في عملية المراجعة.

٣ - منع نشوب النزاعات وحلها

٢٦ - بدأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة تنفيذ إطار المصالحة الوطنية في الولايات الاتحادية. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، قدم مسؤولون في الوزارة الإطار إلى المسؤولين في ولاية جنوب غرب الصومال في بيدوا، وناقشوا إعداد إطار المصالحة الإقليمية، بدعم من الوزارة. وتعهد عشرات من ممثلي المجتمع المدني بالمساهمة في هذا الجهد.

٢٧ - وفي الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه، في غالكميو، قام وزير المصالحة والشؤون الاتحادية في جلمدج بتيسير اجتماع للمصالحة المحلية بين عشيرة سعد من قبيلة هبر غددير وقبيلة دير، وكتاهما تقيمان في مناطق نائية من منطقة مدج. وتوصل الطرفان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وتعهدا بوقف الأعمال العدائية.

٢٨ - وفي ٩ و ١٠ تموز/يوليه، نظمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة والشركاء الدوليون ندوة بدعم من حكومة النرويج. وقام حوالي ٣٠ مشاركا، من بينهم أكاديميون وخبراء في مجال المصالحة ومن قطاع الأعمال، بمناقشة دور قطاع الأعمال في بناء السلام، وفي عمليات المصالحة الوطنية، وفي التنمية وتقديم الخدمات الإنسانية، لتعزيز جهود المصالحة بالتعاون مع الحكومة الاتحادية.

٤ - دعم الانتخابات العامة

٢٩ - في ٢٠ أيار/مايو، قدمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة مشروع قانون الانتخابات إلى مجلس النواب. وانتقد قادة الولايات الاتحادية الأعضاء مشروع القانون، وادعوا أن الحكومة الاتحادية لم تستشرهم بشأن المشروع المنقح قبل تقديمه. ودعت الحكومة الاتحادية ممثلي الولايات الاتحادية الأعضاء إلى المشاركة في تناول مشروع القانون في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ولا يزال مشروع القانون في مرحلة القراءة الأولى. وفي ٢١ تموز/يوليه، عيّن رئيس مجلس النواب ١٥ عضوا لعضوية لجنة برلمانية مخصصة لمراجعة مشروع قانون الانتخابات. ويتضمن مشروع القانون أحكاما تشتمل على مسائل إشكالية دستوريا وسياسيا وعمليا تستلزم مزيدا من المراجعة، بما في ذلك الحاجة إلى توضيح الكيفية التي ستجري بها انتخابات مجلس الشيوخ. وهناك أيضا قدر من عدم التيقن بشأن ما إذا كان شرط تخصيص نسبة ٣٠ في المائة على الأقل للنساء لشغل مناصب انتخابية على قوائم الأحزاب السياسية، سيبقى في مشروع القانون أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تعديل عدم التطابق في الجداول الزمنية للانتخابات. وفي موازاة ذلك، قدم مجلس الوزراء الاتحادي تعديلات مقترحة على قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٦ إلى مجلس النواب، و ينتظر قراءته الأولى.

٣٠ - وأعطت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات دفعة للتحضيرات التقنية للانتخابات، بما في ذلك الانتهاء من تحديد المراكز المحتملة لتسجيل الناخبين والتحقق منهم في ولاية جنوب غرب الصومال ومنطقة بنادر. ويجري تنفيذ هذه الممارسة في الولايات الاتحادية الأعضاء الأخرى باستثناء بوتتلاند، حيث توقفت بسبب الخلافات السياسية مع الحكومة الاتحادية. ووافقت اللجنة على مشروع مفهوم العمليات والميزانية المؤقتة لعملية تسجيل الناخبين لعام ٢٠٢٠.

باء - المسائل الشاملة

١ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣١ - خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عدة اجتماعات مع قيادات المجتمع المدني النسائية وأعضاء البرلمان لمناقشة مشروع قانون الانتخابات فيما يتعلق بتخصيص حصة حدها الأدنى ٣٠ في المائة للمرأة في الانتخابات الاتحادية المقبلة. وفي ٣٠ أيار/مايو، يسرت البعثة اجتماعا تشاوريا للقيادات النسائية في منطقة باي بولاية جنوب غرب الصومال. وأبرزت المشاركات الحاجة إلى تثقيف مدني قوي وتوعية عامة يراعيان المنظور الجنساني، حيث أنه من بين أكثر القضايا أهمية تقديم دعم لمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك كمناسبة ومرشحة.

٣٢ - وفي بونتلاندا، في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه، عقدت وزارة شؤون المرأة والتنمية والأسرة في الولاية، بالتعاون مع مركز بونتلاندا للتنمية والبحوث، منتدى تشاوريا حول المشاركة السياسية للمرأة، شدد على أهمية التذكير بالحملة الانتخابية للمرشحات لعضوية البرلمان في الانتخابات الوطنية المقبلة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

٢ - تمكين الشباب

٣٣ - في ١٥ أيار/مايو، نُظمت سلسلة من الأنشطة في جميع أنحاء الصومال احتفالا بيوم الشباب الصومالي. وشملت مسيرة سلام شارك فيها ٣٠٠ شاب من شمال وجنوب غالكميو. وفي كلمة ألقاها الرئيس فرماجو في مناسبة نظمها في مقديشو وزارة الشباب والرياضة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، دعا الرئيس الشباب المشاركين في المناسبة البالغ عددهم ١٥٠٠ شاب إلى أن يتحدوا من أجل السلام والازدهار في البلد.

٣٤ - وشاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في استضافة مشاورة في مقديشو، في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه، مع ٥٥ شابة وشابا من جميع أنحاء الصومال لاكتساب فهم أفضل للعراقيل التي تعترض المشاركة السياسية للشباب. وفي الاجتماع، حُددت ثغرات في البرمجة وصدرت مجموعة من التوصيات للبرامج المقبلة لدعم المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية للشباب، بما في ذلك تقديم تدريب في مجال الانتخابات، وإحياء تجمع الشباب في البرلمان الاتحادي، وإنشاء شبكة توجيهية للشابات، وتوفير تدريب للقيادات الشبابية، وتعزيز قدرات المنظمات الشبابية في مجال الدعوة.

٣٥ - وواصل مشروع التمكين السياسي للشباب، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم من صندوق بناء السلام، الدعوة إلى المشاركة السياسية للشباب في جوبالاند. وعقد منتديان ضمّا أجيالا متعددة في دولو وكيسمايو في أيار/مايو، جمعا شبابا وشيوخا وصناع قرار لمناقشة مشاركة الشباب في الانتخابات المقبلة للولاية. وتم إطلاق ثلاث حملات بقيادة شبابية لتقوية أصوات الشباب بعد المنتديين، وهناك ١٧ شابا حاليا، من بينهم امرأتان، يستعدون لخوض الانتخابات لشغل مناصب في الولاية في آب/أغسطس.

جيم - تنسيق التنمية

٣٦ - أعلنت الحكومة الاتحادية أن منتدى الشراكة المعني بالصومال سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويُجَمِّع المنتدى مسؤولين رفيعي المستوى لإجراء حوار سياسي، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الوطنية، والالتزام بالشراكة الجديدة من أجل الصومال. وكان المنتدى السابق قد عقد في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٣٧ - وواصل مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال العمل كإطار للتنسيق وهيكل للتمويل لتنفيذ خطة التنمية الوطنية. وبدأت الحكومة الاتحادية مشاورات في تموز/يوليه حول تنقيح هيكل المعونة مع الولايات الاتحادية الأعضاء، والشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأعضاء البرلمان. ومن المتوقع تطوير الهيكل المنقح، المتوافق مع خطة التنمية الوطنية الجديدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، في الأشهر المقبلة والموافقة عليه في منتدى الشراكة المقبل المعني بالصومال.

رابعا - الحالة الإنسانية

٣٨ - يعاني الصومال من الآثار السلبية لانخفاض معدل سقوط الأمطار في موسم غو (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه) عن المعدلات العادية، الذي تبع موسم دير الضعيف في عام ٢٠١٨ (من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر)، علاوة على ظروف جفاف غير معتادة خلال موسم جيلال في ٢٠١٩ (من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس). وباستثناء موسم غو في عام ٢٠١٨، كان هطول الأمطار في كل موسم من مواسم الأمطار منذ أواخر عام ٢٠١٥ أقل من المتوسط. ويُعد موسم أمطار غو في عام ٢٠١٩ ثاني موسم مطر على التوالي يشهد هطولا للأمطار أدنى من المتوسط، في وقت لا يزال فيه البلد يتعافى من آثار جفاف ممتد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتأخر هطول الأمطار في عام ٢٠١٩ في جميع أنحاء البلد، وأدى في معظم المناطق إلى انخفاض في معدل الهطول المجمع للأمطار عن المتوسط. وفي بعض أنحاء البلد، أدى أيضا سقوط أمطار غزيرة خلال فترة قصيرة إلى فيضانات وأضرار كبيرة في المحاصيل المزروعة، والأراضي، والموارد الأخرى البالغة الأهمية للإنتاج الزراعي والحيواني.

٣٩ - وفي حين أدى الهطول المتأخر للأمطار في أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه إلى تخفيف ظروف الجفاف وتحسين توافر المياه، وإلى تحسّن إلى حد ما في أحوال الثروة الحيوانية، فإنه لم يكن كافيا لتلبية احتياجات الإنتاج الزراعي المستدام. وقد يواجه الرعاة الفقراء أصحاب القطعان الصغيرة نقصا في استهلاك الأغذية في الأشهر المقبلة. وبالنظر إلى استنفاد المخزونات الغذائية، وانخفاض الدخل المتأتي من العمل الزراعي، وضعف توقعات المحاصيل، فمن المتوقع أن تواجه العديد من الأسر الزراعية الرعوية والمزارعين في جميع أنحاء البلد نقصا في الأغذية حتى أواخر عام ٢٠١٩. وأدت الأمطار التي هطلت متأخرة إلى نمو في المراعي لا يكفي إلا لتحسين أحوال الماشية بشكل مؤقت. وبالنسبة لمناطق زراعة المحاصيل، أثر تأخر بدء هطول الأمطار في موسم غو بشكل كبير على الزراعة والإنبات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون محصول الحبوب أقل من المتوسط بنسبة ٥٠ في المائة.

٤٠ - واعتبارا من تموز/يوليه، تشير التقديرات إلى أن ٢,٢ مليون شخص يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بزيادة قدرها حوالي ٣٠ في المائة مقارنة بتوقعات شباط/فبراير. ومن شأن تدهور الأمن الغذائي، المقترن بعدم الحصول على المياه النظيفة، ومعدلات سوء التغذية الحاد الوخيم بين

الأطفال، وخاصة في صفوف النازحين، أن يزيد من خطر تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه، وتفاقم أوجه الضعف القائمة.

٤١ - ويتزايد النزوح بشكل مطرد، حيث نزح حوالي ١٩٣ ٠٠٠ شخص في الداخل منذ بداية العام، من بينهم أكثر من ٧٢ ٠٠٠ شخص بسبب انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، انتقل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص إلى بارلو وأودهغلي وأفجوي، معظمهم من بارير في شبيلي السفلي، التي تشهد عمليات عسكرية جارية. وإجمالاً، هناك أكثر من ٢,٦ مليون صومالي نازحين داخلياً. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، تم إخلاء ما يزيد على ١١٥ ٠٠٠ من النازحين داخلياً. وفيما يتعلق بالسياسة والإطار التنظيمي، يجري إحراز تقدم في مشروع السياسات الوطنية بشأن اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً، وفي البروتوكول المؤقت بشأن توزيع الأراضي من أجل الإسكان على اللاجئين العائدين والنازحين داخلياً المستحقين، وفي المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بعمليات الإخلاء، المقدمة بالفعل إلى مجلس الوزراء الاتحادي للصومال لمراجعتها.

٤٢ - ولا يزال أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي مشردين في البلدان المجاورة، خاصة في إثيوبيا وكينيا واليمن. وعاد ما مجموعه ٩٠ ٠٥٨ لاجئاً صومالياً (حتى ١٣ تموز/يوليه) من خلال برنامج العودة الطوعية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معظمهم من كينيا، وكذلك من اليمن وجيبوتي وليبيا. وفي أوائل تموز/يوليه، غادر حوالي ١ ٣٠٠ لاجئ صومالي إريتريا ووصلوا إلى إثيوبيا.

٤٣ - وقد تزامن تدهور الحالة الإنسانية مع ندرة في الموارد اضطرت معها وكالات المعونة إلى تقليص جهود الإغاثة. فإجراءات العمل الجماعي التي قامت بها مجموعة الأمن الغذائي بالكاد أوصلت المساعدات الغذائية إلى ١,٤ مليون شخص حتى حزيران/يونيه، بينما كان الهدف محددًا في ٢,٢ مليون شخص، وما تحقق كان أقل من متوسط عدد المستفيدين بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو مليونان من الأفراد. ولم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٩ نسبة ٤٠ في المائة حتى أواخر تموز/يوليه. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت وكالات المعونة عن خطة لمواجهة آثار الجفاف تهدف إلى تقديم المعونة المنقذة للحياة لما عدده ٤,٥ ملايين نسمة. وفي ١٢ تموز/يوليه، صدرت خطة منقحة لمواجهة آثار الجفاف عن كل من الحكومة الاتحادية والفريق القطري للعمل الإنساني، وتدعو الخطة المنقحة إلى إتاحة ٦٨٦ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الناجمة عن الجفاف.

٤٤ - ولتيسير جهود التصدي لظروف الجفاف على صعيد القرن الأفريقي، أعلن مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في ٥ حزيران/يونيه، عن رصد مبلغ ٤٥ مليون دولار من صندوق الطوارئ المركزي، حُصص منه مبلغ ٣٠ مليون دولار للصومال. وأعطت الحكومة الاتحادية الأولوية لتكثيف جهودها في مجال التصدي للجفاف، بالتعاون مع وكالات المعونة، وشرعت في بذل الجهود للتعامل مع تعاقب موجات الجفاف عن طريق إطار الإنعاش والقدرة على الصمود الذي يوجه الاستثمارات إلى عدد من المجالات منها البنية التحتية لإدارة المياه، والإنتاجية الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية.

٤٥ - ولا تزال بيئة العمل مشوبة بالصعوبات. ففي المدة التي انقضت من عام ٢٠١٩ إلى اليوم، تضرر نحو ٤٩ من العاملين في المجال الإنساني بصورة مباشرة من حوادث ذات طابع أمني. وقُتل من هؤلاء اثنان، وجرح آخر، واختطف ١١، واعتُقل خمسة وأمضوا فترة رهن الاحتجاز، وطرقت السلطات

اثنين بدعوى ارتكابهما مخالفات. وظلت العقبات البيروقراطية وضعف البنيات التحتية اللوجستية تحد من قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. واعتمد فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني في أيار/مايو استراتيجية لتيسير الوصول الغاية منها تقديم التوجيه في كيفية توسيع نطاق العمل الإنساني والتفاعل مع السلطات وجميع الأطراف في النزاع لتعزيز إيصال المعونة.

خامسا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٤٦ - لقد سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير سقوط ٣٢٢ ضحية في صفوف المدنيين (حتى ٢١ تموز/يوليه): نسبة ٧٦ في المائة من تلك الحالات (٢٤٥ ضحية) تُعزى إلى حركة الشباب، وأقل من واحد في المائة (ضحيتان اثنتان) إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ٧ في المائة (٢٣ ضحية) إلى قوات الأمن التابعة للدولة. وشهدت فترة رمضان زيادة بنسبة ٧ في المائة في عدد الضحايا في صفوف المدنيين مقارنة بالعام السابق.

٤٧ - وفي الإجمال، صدرت خمسة أحكام بالإعدام، نفذ منها ثلاثة بعد الإدانة. ففي أيار/مايو، قضت المحكمة المحلية في غاروي بمنطقة نوغال بإدانة ثلاثة متهمين باغتصاب وقتل فتاة تبلغ من العمر اثني عشر عاما في غالكعيو، وحكمت عليهم بالإعدام. واستمرت عمليات الاغتيال المدبرة ضد المشاركين في العملية الانتخابية، وطالت كلا من المنتدبين وشيوخ العشائر، حيث سُجلت ١٠ اغتيلات أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن تنفيذها.

٤٨ - وقُتل صحفيان اثنان في الهجوم الذي نفذته حركة الشباب في كيسمايو في ١٢ تموز/يوليه. وألقي القبض على أربعة أشخاص لأمر تتعلق بجرية التعبير وحرية التجمع، من بينهم ثلاثة صحفيين، وفُرض الحظر على محطتين إعلاميتين لمدة ١٢ يوما قبل التراجع عن إجراء الحظر. واعتقلت شرطة "صوماليلاند" مراسلا صحفيا في مقاطعة لاسعانود بمنطقة سول بدعوى إجرائه مقابلات مع أشخاص يتظاهرون ضد اعتقال أحد أعضاء البرلمان لما كان في هرجيسا، وصدر الحكم على صحفي مستقل بثلاث سنوات سجنا بتهمة التشهير ونشر أخبار كاذبة. ومن جهة أخرى، صدر العفو على ٥٥٧ من السجناء المدانين بارتكاب جرائم بسيطة في "صوماليلاند"، وجاء ذلك في إطار احتفالات ١٨ أيار/مايو. وأصدرت سلطات بوتلاند أيضا العفو على ١٢١ من السجناء بمناسبة شهر رمضان.

٤٩ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، وقع الرئيس فرماجو على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصدّق على الاتفاقية في ٣١ تموز/يوليه. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أُلقت ديقة ياسين، وزيرة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، أول خطاب لها أمام مجلس حقوق الإنسان منذ أن صار الصومال عضوا في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وكررت الوزيرة تأكيد التزام البلد بنشر ثقافة احترام حقوق الإنسان باعتبارها أساسا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وأعطت لحة عن التقدم الذي أحرزه الصومال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحثت على زيادة التنسيق في هذه الأمور مع الأمم المتحدة.

٥٠ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بزيارة استمرت ١٠ أيام إلى مقديشو وهرجيسا، بدأها في ١٥ تموز/يوليه. واجتمع الخبير المستقل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وممثلين للحكومة الاتحادية ومنظمات المجتمع

المدني لمناقشة حالة حقوق الإنسان في البلد والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصومال.

باء - الأطفال في النزاع المسلح

٥١ - لقد تراجع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال بنسبة ٨ في المائة، بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة تحققت من وقوع ٤٢٦ انتهاكا جسيما تضرر منها ٣٠١ من الأطفال (٢٧١ من الفتيان و ٣٠ من الفتيات)، كما تحققت من وقوع هجوم واحد على مستشفى، وهجوم واحد على مدرسة، وحادتين من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية. وكان ١٨٧ طفلا في الإجمال ضحايا للتجنيد والاستخدام، وتعرض ١٧٢ طفلا للاختطاف، وذهب ٥١ طفلا ضحية لأعمال القتل والتشويه، وتعرض ١١ طفلا للعنف الجنسي. ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (٨٨ في المائة)، وإلى عناصر مسلحة مجهولة وميليشيات العشائر (٧ في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات (٥ في المائة). وسُجلت سبع حالات لسلب الحرية تضرر منها سبعة فتيان، ونُسبت تلك الحالات إلى الشرطة الصومالية وقوات جوبالاند.

٥٢ - وقامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية، بتنظيم دورة تدريبية على حماية الأطفال استفاد منها ١٣٥ من أعضاء قوات الأمن الصومالية (١٠٥ رجال و ٣٠ امرأة)، و ٧٥ من المسؤولين الحكوميين (٥٢ رجلا و ٢٣ امرأة). وأطلقت على الصعيد الوطني حملة شاملة جديدة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع، حيث جددت الحكومة الاتحادية التزامها بتعزيز تدابير حماية الأطفال. وتم تسريح ٣٩٢ طفلا (٣٨٠ من الفتيان و ١٢ فتاة) من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وسُلموا إلى شركاء اليونيسيف لتأهيلهم وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف.

جيم - منع العنف الجنسي والجنساني

٥٣ - احتفل الصومال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع في ١٩ حزيران/يونيه. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم للمجتمع المدني للاحتفال بهذا اليوم تحت شعار ”الوقوف إلى جانب الناجيات من الاغتصاب، وإعمال حقوقهم“، انسجاما مع الموضوع الذي اختير على الصعيد العالمي وهو أهمية الأخذ بنهج يركز على الضحايا. ومن التوصيات الرئيسية التي اعتمدها المشاركون تعزيز سبل الوصول إلى العدالة واعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية.

٥٤ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، عُقد على المستوى التقني اجتماع للفريق العامل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الذي ترأسه بعثة الأمم المتحدة. واستعرض الفريق العامل التقني حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي وقعت في النصف الأول من عام ٢٠١٩، ولاحظ نقصا في الإبلاغ عن الحوادث بسبب تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي لا تشجع على الإبلاغ، وضعف خدمات الشرطة والعدالة المتاحة في مختلف أنحاء البلد. ولوحظت أنماط مستشرية لرجال مسلحين مجهولي الهوية بزي عسكري يغتصبون النساء دون أن يحاسبوا على ذلك، حيث لم يُعتقل الجناة المزعومون ولم تصدر بحقهم إدانة سوى في حالات نادرة جدا.

٥٥ - وقامت برامبلا باتن، ممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بزيارة إلى الصومال من ١٣ إلى ١٩ تموز/يوليه، وتباحثت مع السلطات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. وتباحثت الممثلة الخاصة أيضا مع أخصائيين اجتماعيين يقدمون الدعم للمنشقات من النساء في إطار مشروع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُنفذ مع عدد من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعت إلى تقديم دعم إضافي للوفاء بالالتزامات الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

سادسا - تنفيذ خطة المرحلة الانتقالية

ألف - التخطيط للمرحلة الانتقالية

٥٦ - لقد استمر العمل بالنهج الشامل في تنسيق الشؤون الأمنية على الصعيد التقني طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، الأمر الذي أثمر زيادة في التنسيق بين التخطيط العسكري (العنصر ٢-ألف)، ومبادرات الشرطة وغيرها من المبادرات المتعلقة بسيادة القانون (العنصران ٢-باء وجيم)، وأنشطة تحقيق الاستقرار (العنصر ٣) دعما للعمليات التي يقودها الجيش الوطني في منطقة شيبيلي هوس. وبدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، تواصلت في المناطق القريبة من سييد وباريرا العمليات العسكرية وعمليات تحقيق الاستقرار، بالتنسيق بين عدة وزارات من الحكومة الاتحادية وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال، وشُيدت جسور على نهر شيبيلي في قرى ذات موقع استراتيجي. وأعقب ذلك عمليات عسكرية على طول الشريط الساحلي أسفرت عن إعادة الأمن إلى قرنتي سيل ساليبي وطنان.

باء - التعاون الدولي: الأخذ بنهج شامل في أمور الأمن

العنصر ١

تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز فعالية البعثة

٥٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإسهام في تعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي. فقد زود المكتب بعثة الاتحاد الأفريقي بخدمات الاتصالات الصوتية الميدانية المأمونة، وكذلك بتطبيق للهواتف المحمولة يقلل من وقت الانتظار في حالات الحاجة إلى إجلاء المصابين والإجلاء الطبي. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في مجال الإشارات من خلال استعمال التكنولوجيا الميدانية وإنشاء مرافق التدريب في مقديشو وفي جميع المقار القطاعية. وظل التدريب يُقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعناصر بعثة الاتحاد الأفريقي وللجيش الوطني وقوة الشرطة الصومالية.

٥٨ - ونظمت بعثة الأمم المتحدة تدريبا رسميا لما مجموعه ٥٣٧ ٢ من أفراد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، ورفعت من مهارات أفراد البعثة في العثور على الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وتدميرها خلال تحرك القوافل العسكرية. وقدمت بعثة الأمم المتحدة أيضا التدريب المتخصص والمعدات لأفرقة بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بتفتيش الطرقات والتخلص من المتفجرات، ولأفرقة كشف الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وذلك في مختلف القطاعات. وأجرت بعثة الأمم المتحدة مسحا لـ ٩١٣ كيلومترا من الطرق لتقييم أحوال الطرق وتحديد مواطن الضعف والمناطق المعرضة لمخاطر الهجمات.

العنصر ٢

تعزيز مؤسسات الأمن الصومالية

٥٩ - بدأت الحكومة الاتحادية التحقق من التسجيل البيومتري لجميع أفراد الجيش الوطني، ومن المقرر الانتهاء من العملية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وستتمكن هذه العملية من جمع بيانات الموارد البشرية والبيانات الطبية من أجل كفالة دفع مرتبات الأفراد في مواعيدها وتحديد الاحتياجات من التدريب وتوفير خط أساس لتسريح الأفراد بموجب مشروع قانون المعاشات التقاعدية والمكافأة الذي يجري النظر فيه حالياً في البرلمان. واستأنفت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الدعم لوحدة نموذجية من الجيش الوطني بعد الاتفاق على تدابير لضمان الشفافية والمساءلة. وبدأ في جلمدج دمج قوات حركة أهل السنة والجماعة في الجيش الوطني.

٦٠ - وفي ١٥ أيار/مايو، عقد وزير العدل الاتحادي اجتماعاً بشأن العنصرين ٢ و ٤ من النهج الشامل للأمن، اللذين يرميان إلى تقديم خدمات العدالة والمؤسسات الإصلاحية في المناطق المشمولة بالمرحلة الانتقالية في شيبيلي هوس. ونتيجة لذلك، أعدت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون خطة للتدخل من أجل تقييم وتحديد الفرص المتاحة لبدء العمل في تقديم خدمات العدالة في المناطق المسترجعة حديثاً، مع مواصلة إجراء المشاورات.

٦١ - وقامت اللجان التقنية المعنية بتنفيذ نموذج الشرطة الجديد في الصومال في جلمدج وولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند بتحديث أولوياتها في مجال أعمال الشرطة على صعيد الولايات لعام ٢٠٢٠. وافتتحت في ٢٧ أيار/مايو الدورة التدريبية الثانية المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتدريب ٢٠٠ من المجندين في صفوف الشرطة في جوهر، بتمويل من برنامج الشرطة المشترك. ووافق البرنامج أيضاً على تخصيص ٢,٨ مليون دولار لدعم قوات الشرطة في ولاية بونتلاندا.

٦٢ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، حضرت بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون اجتماعاً للجنة تنسيق الأمن البحري تولت تنسيقه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتوصل المشاركون إلى الاتفاق على أن عملية إعداد الصيغة النهائية للقانون البحري الصومالي ينبغي أن توضع على رأس الأولويات، لما سيكون لهذا القانون من أثر داعم لهيكل إدارة المجال البحري في الصومال.

٦٣ - ويسرت بعثة الأمم المتحدة تطهير ١٢ ٥٠٠ متر مربع في خمس قواعد أمامية مقترحة لعمليات قوة الشرطة الصومالية على مقربة من مقديشو، في إطار تدابير التخفيف من أضرار الهجمات بقذائف الهاون التي تندرج ضمن خطة الأمن في مقديشو.

العنصر ٣

تحقيق الاستقرار وتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وإعمال المساءلة

٦٤ - قامت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، التي تتولى قيادة فرقة العمل المشتركة بين وزارات الحكومة الاتحادية، وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال بتنسيق مبادرات بسط الاستقرار في منطقة شيبيلي هوس، في مسعى لدعم الخطة الانتقالية. ومن تلك المبادرات إطلاق الجهود الأولية للحكومة وإنعاش المجتمعات المحلية في المناطق المسترجعة من حركة الشباب، بمساعدة من مبادرة الإنعاش المبكر التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية،

والاتحاد الأوروبي. واستمر تنفيذ أنشطة المصالحة المجتمعية وتشكيل مجالس المقاطعات في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار في جلمدج وهيرشيبيلي وولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند. ويسرت بعثة الأمم المتحدة، على صعيد المجتمعات المحلية، ٥٣ من جلسات الحوار شارك فيها ٣٤١ مشاركا في المجموع، بغية تعزيز الحوار بشأن السلام والتسامح.

العنصر ٤

منع ومكافحة التطرف العنيف

٦٥ - لقد أنشئت على صعيد الولايات هيكل اللجنة المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته، على غرار هيكل مكتب رئيس الوزراء للتنسيق مع الوزارات الاتحادية. وقد أعدت ولاية جنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي خرائط طريق لمنع التطرف العنيف ومكافحته.

٦٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم للحكومة الاتحادية في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم. وإلى حدود تموز/يوليه، قامت المراكز الثلاثة لتأهيل من يصنفون ضمن درجة دنيا على سلم الخطورة من المنشقين عن حركة الشباب بتقديم الدعم إلى ٧٠ فردا من هؤلاء المنشقين في مقديشو و ٢٧ في بيدواه و ٩٦ في كيسمايو. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، تخرج من مركز بيدواه للتأهيل ١٢٦ من أعضاء حركة الشباب سابقا بعد إكمال البرنامج المطلوب، ويشمل البرنامج التعليم النظامي والتدريب المهني والدعم النفسي-الاجتماعي.

جيم - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان

٦٧ - عقد الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان اجتماعا في أيار/مايو وناقش التقدم المحرز في تنفيذ تدابير التخفيف المتفق عليها للتصدي للانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن بعثة الاتحاد الأفريقي ارتكبتها من ٩٤ ادعاء وردت في عام ٢٠١٧ إلى ٢١ ادعاء وردت في عام ٢٠١٨، تم التشديد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز تدابير الوقاية والتصدي، بما في ذلك تعزيز هيئة التحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وقُدّم عرض عن الإجراء الذي اتخذته بعثة الاتحاد الأفريقي لرصد تدابير التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعتاد الجوي. وأجري تقييم مشترك آخر في ٨ تموز/يوليه لتقديم الدعم في تنفيذ هذه التدابير بالنظر إلى أنه من المتوقع الحصول على عتاد جوي جديد. ومن التوصيات المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي إجراء المزيد من التدريب في مجال حقوق الإنسان، وتوصيات بشأن الإجراءات التشغيلية الموحدة وبشأن الإبلاغ عن الحوادث. وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم أيضا لكيانات أخرى عن طريق التدريب وجلسات الإحاطة من أجل تعزيز تنفيذ التدابير في إطار الدعم الذي تقدمه إلى قوات الأمن الصومالية.

سابعاً - الدعم اللوجستي المقدم لعمليات الجيش الوطني وعمليات البعثة

ألف - الدعم المقدم لعمليات البعثة

٦٨ - وفقاً للتكليف الصادر بقرار مجلس الأمن ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال توفير الدعم اللوجستي لأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي المنتشرين في ٧٧ موقعا في جنوب وسط الصومال. ودعماً للخطة الانتقالية، قدم المكتب الدعم للقوات البوروندية العاملة ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تسليم أفمادو في القطاع ٦ إلى قوات أمن جوبالاند، بينما نفذت القوات الكينية إجلاء عملياتها من القواعد في بوسار وفافادون من أجل التقدم في اتجاه بورا هاشي وغيريلي في القطاع ٣. وتبعاً لذلك، نُقلت القوات البوروندية من أفمادو إلى المصلة، على بعد ٢٠ كيلومترا إلى الشرق من مقديشو.

٦٩ - وعمل مكتب الأمم المتحدة على معالجة الصعوبات المستعصية التي تعترض توفير المياه الصالحة للشرب للجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي عن طريق حفر الآبار في قواعد العمليات الأمامية وفي منطقة العمليات في شيبيلي هوس، وكذلك من خلال توفير أقراص الكلور لتنقية المياه، وصفائح المياه وخدمات خزانات المياه.

٧٠ - وقام مكتب الأمم المتحدة أيضاً بمعالجة التحديات التي تؤثر على صيانة المعدات من خلال إنشاء المخازن ومحلات صيانة المركبات في جميع القطاعات، وهو ما سيزيد من قدرة المكتب على صيانة المعدات ورفع من قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على التنقل.

٧١ - وفي إطار دعم العمليات المتصلة بالمرحلة الانتقالية التي يقوم بها الجيش الوطني في منطقة شيبيلي هوس منذ نيسان/أبريل، قدم مكتب الأمم المتحدة الدعم اللوجستي إلى القوات الأوغندية المشاركة في تلك العمليات. ومن مظاهر هذا الدعم توفير مخازن الدفاع الميداني، والوقود، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، ونقل الأفراد والمعدات، والوحدات التمكينية للبعثة.

باء - الدعم المقدم لعمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

٧٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة تقديم الدعم اللوجستي لما عدده ٩٠٠ ١٠ من أفراد الجيش الوطني المستوفين لشروط تلقي الدعم في ٢١ من المواقع المختلفة في جميع القطاعات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك للعمليات المشتركة الجارية بقيادة الجيش الوطني في منطقة شيبيلي هوس. ومن مظاهر هذا الدعم توفير مخازن الدفاع الميداني، وحصص الإعاشة، والوقود، وخزانات المياه، ولوازم الإسعافات الأولية، وأجهزة اللاسلكي ذات التردد العالي جداً، وأقراص الكلور، والناموسيات، وعمليات الإجلاء الطبي الجوي.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٧٣ - لا يزال لكيانات الأمم المتحدة وجود في المواقع التالية في الصومال: بيدواه وبلدوين وبوصاصو ودوبلي ودولو وغالكعيو وغاروي وهرجيسا وجوهو وكيسمايو ومقديشو. ولا زال العمل يتقدم لإنشاء مكتب الأمم المتحدة في دوسمريب. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، كان هناك ٦٠٣ من الموظفين الدوليين و ١ ٣٦٧ من الموظفين الوطنيين في مختلف أنحاء الصومال.

٧٤ - وفي أعقاب الهجوم الذي نُفذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بقذائف الهاون على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو الذي يقع في مطار آدم عبد الله الدولي، يواصل مكتب الأمم المتحدة تعزيز التدابير الأمنية في المطار وفي جميع قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي، وقد أتم حتى الآن أعمال التحصين في أربع من بوابات الدخول إلى المطار، وقام بتعزيز البنيات التحتية للمكاتب وأماكن الإقامة لكل من مكتب الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي. وقامت الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا، بينتو كيتا، بزيارة إلى الصومال من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه للتباحث مع موظفي بعثة الأمم المتحدة ومناقشة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني. وقامت أيضا بزيارة دامت يوما واحدا إلى كيسمايو. وقام وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري، بزيارة إلى الصومال من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه، وناقش المسائل الأمنية، والدعم اللوجستي المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني، والتنسيق المشترك في تنفيذ اتفاق مركز البعثة، والمسؤولية البيئية في أعمال حفظ السلام. وقام أيضا بزيارة إلى جوهر، مصحوبا بالمثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتباحث هناك مع وحدة بعثة الاتحاد الأفريقي في القطاع ٥.

٧٥ - وتواصلت المشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين قيادة بعثة ومكتب الأمم المتحدة والسلطات الصومالية من أجل معالجة الصعوبات الناجمة عن فرض الضرائب والرسوم الأخرى، في خروج عن اتفاق مركز البعثة. وعقب إنشاء مكتب التنسيق المشترك في آذار/مارس، أحرز بعض التقدم في تجهيز التأشيرات لأفراد الأمم المتحدة الذين لا يحملون جواز مرور الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، حيث تواصل الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء فرض رسوم التأشيرات والضرائب على المتعاقدين مع الأمم المتحدة. ولا تزال المدفوعات من الضرائب والرسوم الأخرى التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة، مع تسجيل احتجاجه، تثقل على ميزانية المكتب بتحويل الأموال إلى وجهة غير الدعم الذي تقررت له في الأصل.

٧٦ - وواصلت الأمم المتحدة دعم الحكومة الاتحادية في جهودها الرامية إلى زيادة الإيرادات من الأعمال التجارية المحلية. وتتعاون الأمم المتحدة في هذا الصدد مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي لتحديد جميع المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن الذين يعملون داخل مطار آدم عبد الله الدولي، وذلك بهدف حصر قائمة بالمتعاقدين مع الأمم المتحدة بموجب عقود حصرية. وستساعد هذه القائمة على ضمان وفاء المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن بالتزامهم الضريبية تجاه الحكومة الاتحادية.

تاسعا - ملاحظات

٧٧ - لقد أحرز الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية تقدماً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وإن كان لا يزال يواجه تحديات يمكن أن تذهب بما تحقق من مكاسب حتى الآن إن هي لم تعالج في القريب العاجل. وإذا لم يُستأنف الحوار بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، سيكون من الصعب إحراز التقدم اللازم لتحقيق الأهداف الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، وهي إجراء الانتخابات الاتحادية وتعزيز الأمن والتخفيف من عبء الدَّين. والوقت متاح لتحقيق تقدم حاسم في هذه الأمور آخذ في التضاؤل. لذا أحث حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الاتحادية الأعضاء، والبرلمان الاتحادي بغرفتيه، وجميع أصحاب المصلحة، إلى التحلي بروح التوافق والتعاون، وبذل كل جهد ممكن للرفع من وتيرة الحوار السياسي بشأن المسائل الأساسية على سبيل الأولوية القصوى.

٧٨ - وستظل العمليات الانتخابية الإقليمية محط اهتمام سياسي طيلة الفترة المتبقية من العام، ويجب ألا تتسبب في تأخير الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وأحث جميع الأطراف المعنية على ضمان شفافية العمليات وتفادي أي لجوء إلى العنف. فإنه من المهم أن يُختار الأعضاء الجدد في جمعية جوبالاند ويُنتخب رئيس الولاية وفق عملية تكون منصفة وشفافة ومقبولة. ومن دواعي التفاؤل الحوار الجاري في جلمدج بقصد التقريب بين جميع الأطراف. وأنا هنا أحث جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المضي قدماً في مصالحة واسعة النطاق وشاملة للجميع، تفضي إلى عملية انتخابية شفافة وسلمية في جلمدج. والمهم في نهاية المطاف أن تسهم هذه العمليات الانتخابية الإقليمية في استئناف الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لما فيه مصلحة البلد ككل.

٧٩ - ومن دواعي التفاؤل الجهود التي بذلها البرلمان الاتحادي في الأشهر الأخيرة للدفع قدماً بجدول الأعمال التشريعي، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بلجنة مكافحة الفساد. وهذا زخم ينبغي الحفاظ عليه. وأرحب بالإعلان عن استئناف التعاون بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وبروح الحوار التي سادت لاستئناف العمل التشريعي الجاد الذي يُتوخى من البرلمان القيام به. فإنه من المهم أن تُعتمد مشاريع القوانين في الوقت المناسب لكي يتسنى للصومال أن يحقق تطلعاته.

٨٠ - إنه ليس ثمة ما هو أكثر حاجة إلى تقدم العمل التشريعي من تعزيز الإطار القانوني الخاص بالانتخابات الوطنية المزمع إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وإني أحث الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على التوصل إلى توافق بشأن إطار سياسي يعالج المسائل الانتخابية الرئيسية. وسيكون من المهم أيضاً أن يعتمد البرلمان مشروع قانون الانتخابات، وأن يتضمن النص التعديلات التي ترى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنها ضرورية لكي تضطلع اللجنة بأعمالها. وسيكون ذلك أيضاً دليلاً على التزام سياسي واضح بإجراء الانتخابات الوطنية، الأمر الذي سيساعد، إن رافقته زيادة في الوضوح بشأن المساهمة المالية التي ستقدمها الحكومة للعملية الانتخابية، على نيل اهتمام الجهات المانحة وكسب ثققتها. فإن عدم القدرة على اجتذاب الدعم المالي الكافي في الوقت المناسب لإجراء الأنشطة الانتخابية يمكن أن يصبح عقبة إضافية تعترض إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. وسيكون من المهم أيضاً إنشاء آليات لتنسيق الأمن الانتخابي بهدف التخطيط للانتخابات وتنفيذ العمليات الانتخابية وفق ما ينبغي. وأشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على المساهمة في تمويل العملية الانتخابية. وأشيد باللجنة للتقدم الذي أحرزته في الأعمال التحضيرية التقنية المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين.

٨١ - وأشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقيامها بدور فعال في صنع القرار على جميع المستويات. وأحث الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الاتحادية الأعضاء والمجتمع المدني والمجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في خطة الإصلاح السياسي، وذلك من خلال تضمين الإطار القانوني للانتخابات المزمع إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ أحكاما واضحة تعالج الاعتبارات الجنسانية، والعمل على تحقيق هدف تمثيل المرأة في البرلمان الاتحادي بنسبة ٣٠ في المائة بعد انتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٨٢ - لقد عززت الحكومة الاتحادية التدابير الأمنية في مقديشو. ومع ذلك، لا تزال حركة الشباب تثبت قدرتها على تغيير أساليبها، بما في ذلك قدرتها على النجاة من الضربات الجوية. غير أن الأعمال الإرهابية الحرقاء يجب ألا تكون عقبة في طريق التقدم نحو المصالحة والاستقرار السياسي. وأرحب بالتقدم المحرز في تنسيق العمليات المتصلة بالمرحلة الانتقالية في منطقة شيبيلي هوس، وأشعر بالتفاؤل إزاء زيادة التركيز على التنسيق بين الحكومة الاتحادية وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال وفق ما اتضح في أثناء تلك العمليات. وإنه أمر مهم أن تكون تلك العمليات قد نُفذت وفق تخطيط مشترك قوي على جميع المستويات، بما في ذلك ما يتعلق منها ببسط الاستقرار. ويجب على الحكومة الاتحادية أن تضعف من جهودها لوضع طرائق مستدامة ومضبوطة لتشكيل القوات العسكرية الصومالية. ويدخل ضمن هذه الجهود تسريع وتيرة العمليات المتصلة بالمرحلة الانتقالية وإدماج القوات الحالية. وسيكون هذا شرطا أساسيا للحفاظ على المكاسب الحالية وإحراز المزيد من التقدم في إطار الهيكل الأمني الوطني حتى يتمكن الصوماليون في عام ٢٠٢١ من تولي شؤون أمنهم بأنفسهم.

٨٣ - ولا يزال يساورني القلق إزاء سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وأحث جميع الأطراف على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ممارسة الأعمال القتالية. ولا يزال استمرار عمليات القتل المدبرة ضد الأشخاص الذين كان لهم دخل في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ مسألة تثير قلقا بالغا، لا سيما والعمل قد انطلق في التحضير لانتخابات عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وأنا أحث الحكومة الاتحادية على وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الاغتيالات حتى لا يؤدي الأمر إلى تقويض التقدم السياسي في المستقبل. ولا تزال السلطات تنتهك حرية التعبير وحرية التجمع، ويمكن أن ترتفع حدة هذه الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات الاتحادية.

٨٤ - وأرحب بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالخطوات الجاري اتخاذها لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع التشريعات ذات الصلة بالإعاقة وبحقوق الطفل. وأحث الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الاتحادية الأعضاء والمجتمع المدني على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية المهمشة والمشردين داخليا والأشخاص ذوي الإعاقة في خطة الإصلاح السياسي. وأشجع مرة أخرى الحكومة الاتحادية على وضع اللمسات الأخيرة على عملية إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

٨٥ - لقد تزامن تدهور الحالة الإنسانية مع قلة في الموارد اضطرت معها وكالات المعونة إلى تقليص جهود الإغاثة. وأنا أثنى على الحكومة الاتحادية لما أبدته من روح قيادية بإعطائها الأولوية لتوسيع نطاق إجراءاتها في مجال التصدي للجفاف وللتعاون مع وكالات المعونة، وكذلك للجهود الرامية إلى التصدي للطابع الدوري المتكرر لهذه الظواهر. ولم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٩ نسبة ٤٠ في المائة حتى أواخر تموز/يوليه. وأحث الجهات المانحة على تكثيف الجهود لتقديم

الدعم اللازم لتوفير المساعدات المنقذة للحياة والحماية. ولا يزال يساورني أيضا قلق عميق إزاء البيئة الأمنية الصعبة ومعاناة المدنيين من الآثار المستمرة الناجمة عن العمليات العسكرية وعن الاشتباكات بين الجماعات المسلحة ووجود أطراف مسلحة من غير الدولة، فضلا عن القيود المفروضة على الطرق الرئيسية الضرورية لإيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية. وأرحب بالدور الأقوى الذي صارت تضطلع به سلطات الولايات والسلطات المحلية في رصد وتنفيذ البرامج الإنسانية. وأدعو إلى التقيد بالمبادئ الإنسانية عند القيام بهذه الأعمال.

٨٦ - وفي سياق إقليمي سريع التقلبات، من المهم جدا أن تتعامل بلدان منطقة القرن الأفريقي بروح من التعاون. وأشجع جميع الأطراف على معالجة ما يمكن أن يحدث من خلافات عن طريق الحوار البناء، من أجل تمتين العلاقات الإقليمية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى الانتفاع من الطاقات الهائلة التي توجد لدى سكان منطقة القرن الأفريقي برمتهم.

٨٧ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم المستمر لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبقوات الأمن الصومالية للتضحية التي ما زالت تبذلها في سبيل إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال.

٨٨ - ويسرني أن الصومال والأمم المتحدة لا تزال تجمعهما شراكة قوية. وأنا باق على التزامي بتعميق هذه الشراكة لما فيه مصلحة الشعب الصومالي، ولدعم البلد في مسيرة التقدم المتواصل. وأعرب عن تقديري للاستقبال الحار الذي أبدته الحكومة الاتحادية الصومالية لممثلي الخاص الجديد، جيمس سوان، منذ تعيينه في ٣٠ أيار/مايو. وأعرب أيضا عن تقديري العميق لنائب ممثلي الخاص، ريزدون زيننغا، لما أبداه من روح قيادية في الفترة الصعبة التي شهدتها الأشهر التي سبقت وصول السيد سوان؛ ولجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال لاستمرار التزامهم وتميز عملهم في ظل ظروف شاقة للغاية.

